

«الهيئة المنظمة للاتصالات» تنجز مشروع «منح الشفافية والمحاسبة»

باسيل وشهادة يدعوان لتمرير عملية تطوير القطاع بهدوء



(علي علوش)

باسيل بين شهادة وهيربول

دعا وزير الاتصالات جبران باسيل إلى تمرير «عملية تنمية قطاع الاتصالات وتطويره بهدوء»، مؤكدا دعمه كل النشاطات التي تقوم بها «الهيئة المنظمة للاتصالات»، فيما أشار رئيس مجلس إدارة الهيئة ومديرها التنفيذي الدكتور كمال شحادة، إلى التزام الهيئة تحرير قطاع الاتصالات، بما يضمن حرية التنافس ومنع الاحتكار وتقديم خدمات اتصالات أفضل بأقل أسعار ممكنة. ووافق على ضرورة تمرير عملية تطوير القطاع بهدوء.

كلام باسيل وشهادة جاء في احتفال أقامته «الهيئة المنظمة للاتصالات»، في فندق «فينيسيا» أمس، لمناسبة إنجاز برنامج مشروع «منح الشفافية والمحاسبة» (TAG)، الذي أدارته «أمديست»، بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية «يو.إس.أيد»، علما بأن المشروع يقدم المنح للمنظمات كي تجري برامج تهدف إلى تعزيز الشفافية والمحاسبة والحكم الرشيد.

بداية، أكد شحادة أهمية إنجاز هذا المشروع، الذي شمل تطوير الموقع الإلكتروني التابع للهيئة، وأجراء تقييم لأسواق الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت في لبنان، إضافة إلى إعداد دراسة تسويقية مفصلة، وإنتاج الهيئة كراسة لتوعية المستهلكين.

وأوضح أن الموقع الإلكتروني يوفر خدمات تفاعلية مهمة للمعنيين بقطاع الاتصالات والجمهور عموماً، لا سيما الاستشارات وإصدار الأنظمة والقرارات والتراخيص والمعلومات المتعلقة بسوق الاتصالات بكافة تفرعاتها.

من جهته، اعتبر باسيل أن «الهيئة المنظمة للاتصالات» تصوغ مستقبل

الموقع الإلكتروني، وأوضحت كيفية الاستفادة منها، لا سيما بالنسبة إلى جمهور المستهلكين، والمستثمرين، ومقدمي خدمات الاتصالات ومشغليها، والطلاب والباحثين، بالإضافة إلى الصحافيين والموردين.

بدورها، قدمت الخبيرة بتحليل الأسواق لدى الهيئة المنظمة، ليليا الخازن، عرضاً مفصلاً لبرنامج المساعدة التقنية لمناسبة الانتهاء منه، فتطرقت إلى نطاقه وأهدافه، والنتائج الرئيسية التي أحرزها، إضافة إلى الدراسة الاستقصائية التي أجريت في هذا السياق، بما في ذلك المقاربة العامة، والأرقام الرئيسية لأسواق الهاتف الثابت والخلوي والإنترنت.

«سبب دعم الوكالة للهيئة المنظمة يعود إلى قناعتها بأن قطاع الاتصالات اللبناني «يحتاج إلى تحرير وإعادة هيكلة، بما يضمن أن تصبح السوق أكثر ازدهاراً وابتكاراً وتنافسية، مع تطوير البنية التحتية القائمة من الناحية التكنولوجية».

وقالت إن «هذا القطاع، كي ينجح، يجب أن يوفر الخدمات بأسعار تنافسية وجودة فائقة، علماً أن تحقيق رضا العملاء يعتبر حجر الزاوية في أي خطة لتنمية الاتصالات».

ثم قدمت عضو مجلس الإدارة ورئيسة وحدة الإعلام وشؤون المستهلكين في الهيئة محاسن عجم شرحاً مفصلاً للأبواب الرئيسية والفرعية التي يتضمنها

القطاع من خلال إرساء الإطار التنظيمي الملائم لتقدمه، على أساس المنافسة المتكافئة. وتضمن أن تسمح الحكومة، والجو السياسي عموماً، بأن يعطى لقطاع الاتصالات كل البعد القانوني الذي تتطلبه عملية التطوير، عبر إنشاء شركة «اتصالات لبنان» وخلق الإطار التنظيمي الملائم، بما يسمح لكل فريق في هذا القطاع بتنفيذ الدور المطلوب منه.

وأكد أهمية التعاون مع كل المنظمات الداعمة، لا سيما في خضم الأزمة المالية العالمية، في وقت يبدو فيه لبنان مستفيداً لأول مرة من أزمات كهذه.

أما مديرة بعثة «يو.إس.أيد» «في لبنان دنيس هيربول فأشارت إلى أن